أمام تجاوز عدد العاطلين بإسبانيا المؤشرات الاعتيادية

دعوة الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج إلى مقاربة مندمجة لملف الجالية

■● حميد إعزوزن

ينتظر أن يخلف الارتفاع المتزايد لعدد العاطلين في إسبانيا أزمة حقيقية بالنسبة للمهاجرين المغاربة المقيمين بهذا البلد، بعدما سجلت معدلات البطالة بشبه الجزيرة الإيبيرية مستويات قياسية، حيث فقد نحو 177 ألفا و470 شخصا وظائفهم مع انتهاء شهر يناير الماضي.

وكشفت إحصائيات رسمية، نشرتها وزارة الشغل والضمان الاجتماعي الإسبانية في نشرتها الشهرية، أن عدد العاطلين عن العمل شهد ارتفاعا بنسبة 4 بالمائة خلال شهر يناير 2012 مقارنة مع شهر دجنبر 2011، ليقفز بذلك عددهم الإجمالي إلى أربعة ملايين و599 ألفا و829 شخصا.

وتعد هذه المؤشرات نتاجا لإقدام عدد من أرباب العمل على تسريح العمال، خاصة المهاجرين الأجانب من جاليات مختلفة، ومنهم المغاربة الذين يصنفون في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين المقيمين بهذا البلد خارج دول الاتحاد الأوربي، وهوالأمر الذي يستوجب، بنظر المتتبعين والمهتمين بقضايا الهجرة والمهاجرين، على المكلفين بالمغاربة المقيمين في الخارج باعتماد مقاربة شمولية في تدبير ملف المهاجرين المغاربة وبلورة نظرة مركزة حول الآليات والإستراتيجيات الممكن اعتمادها للتخفيف من وطأة الآثار السلبية للأزمة المالية عليهم، من خلال إقامة عدة شراكات خاصة في مجال استكمال التكوين المهني لفائدة المهاجرين المغاربة لتحقيق اندماج أفضل في عالم الشغل مما سيساهم في محاربة جميع أشكال التميز ضدهم في مجال التشغيل وخاصة في القطاعات الواعدة التي يمكن أن تستوعبهم.

وشدد الأستاذ كرم نور الدين، رئيس جمعية أصدقاء وعائلات ضحايا الهجرة السرية على ضرورة إيلاء الجالية المغربية اهتماما أكبر في ظل الظرفية الحالية، نظرا لدورها المحوري التي تضطلع به في الدينامية التي يشهدها المغرب، وذلك من خلال تدخل الجهات المسؤولة عن الجالية المغربية بالخارج للتخفيف عنهم من آثار الأزمة ومساعدتهم على تجاوز الوضع، وكذلك حث إسبانيا ومعها كافة الدول التي يتواجد فيها المغاربة على الامتثال للاتفاقيات الدولية التي تضمن للمهاجرين حقوقهم الأساسية، مبرزا أن استمرار تنصل هذه الدول من أداء واجباتها اتجاه هذه الفئة سيزيد من ارتفاع نسبة العاطلين، وبالتالي سيؤدي إلى تراجع تحويلاتهم المالية اتجاه وطنهم، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

وأكد الأستاذ كرم في اتصال هاتفي أجرته معه «رسالة الأمة» أنه من الواجب على الحكومة فتح صفحة جديدة لمعالجة ملف المهاجرين بشكل مباشر، وذلك بترتيب لقاء خاص مع المسؤولين المكلفين بالهجرة بإسبانيا لمناقشة آثار الأزمة المالية التي خيمت على الجالية المغربية بهذا البلد الأوربي، مضيفا أن هذا الملف يجب أن يعالج في منظور عام، وليس التطرق لبعض الجوانب المتعلقة به وإغفال أخرى، في إشارة من المتحدث إلى النظرة التقليدية للموضوع من زاوية الهجرة السرية فقط، مبرزا أن نقاش بناء يفضي إلى تقديم الدول المستقبلة للأجانب للضمانات الأساسية لحماية المهاجرين هو السبيل الوحيد لرد الاعتبار لهذه الفئة التي ساهمت بشكل كبير في إقلاع اقتصادات الدول الأوربية، خاصة منها إسبانيا.